האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

موقف جمعية حقوق المواطن في اسرائيل

من تعريف دولة إسرائيل في الدستور كـ"دولة يهودية"

كما تمت المصادقة عليه في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 11 تموز 2006

يُعتبر الدستور وثيقة تحظى بمكانة أرفع من المكانة التي تحظى بها التشريعات العادية والتي تستطيع أغلبية عادية تعديلها. لهذا يعتبر الوثيقة التي تقرّ أطراً عامة لتقييد العملية الديموقراطية والوثيقة المركزية لحماية مجمل الحقوق في الدولة، والتي تحدد إطارا للحياة المشتركة لجميع مواطني الدولة. استنادا إلى ذلك، يجب التعامل بمسؤولية كبيرة وتوخي الحذر لدى انتقاء كل كلمة في هذه الوثيقة، من خلال محاولة لاستخلاص العبر من الماضي وتوقع ما قد يجلبه المستقبل. إلى جانب الأهمية العملية للدستور، فهو وثيقة ذات فاعلية خطابية وتربوية قادرة أن تنعكس وتؤثر على الأجواء العامة في الدولة، ويجب إعطاء وزن لهذا الأمر أيضا عند وضع نص الدستور.

بناءً على ما تقدم تؤكد جمعية حقوق المواطن أنه يتوجب الإمتناع وبشكل قطعي وتام عن أي تعريف في الدستور من شأنه أن يتعارض وأحد مبادئ الديموقراطية ألا وهو الحق في المساواة بين كل مواطني الدولة، دون فرق في القومية او الدين او الأصل العرقي، فيما يتعلق بانتمائهم إلى الدولة وحقوقهم.

تدرك الجمعية أهمية حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو الحق الذي تعترف به المواثيق الدولية والقانون الدولي. في الوضع السائد في منطقتنا وفي ظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإن الجمعية، كمنظمة حقوق انسان لا تتماثل مع هذه الحركة القومية أو تلك، لا ترى مكانا للتعبير عن موقف من التسوية السياسية والدستورية اللائقة، من بين مختلف التسويات المتباينة والممكنة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إحقاق هذا الحق لكلا الشعبين.

في السياق ذاته، وعلى الرغم موقف الجمعية المساند, على الصعيد المبدئي, لأهمية تبني دستور يرسّخ حقوق الإنسان، ترى الجمعية صعوبة كبيرة في محاولات بلورة دستور ديموقراطي لدولة إسرائيل في وقتنا هذا، في الوقت الذي تواصل فيه الدولة فرض حكم إحتلال عسكري على ملايين الفلسطينيين، الذين لا يتمتعون بالحقوق المدنية الأساسية، ناهيك عن أن هذا الدستور لن يطبق عليهم.

وبالرغم من هذا التحفظ، فإن اقتراحات نص الدستور مطروحة على جدول الأعمال العام، والجمعية مطالبة في بعض الأحيان بإبداء موقفها تجاه هذه الاقتراحات، وخاصة فيما يتعلق بتعريف دولة إسرائيل كـ"دولة يهودية" في الدستور. استنادا إلى ذلك، بلورت الجمعية الموقف التالي، الذي من شأنه أن يوجه خطابها عند التطرق إلى هذه الاقتراحات.

1. اقتراح تعريف دولة إسرائيل كـ"دولة يهودية" في بند مُلزم في الدستور هو موقف إشكالي على المستويين المبدئي والعملي:

أ. إن مجرد تعريف الدولة في الدستور كدولة يهودية، يحدد مبنىً هرمياً بين المواطنين اليهود في الدولة – كأنهم "أصحاب" الدولة - وبين المواطنين من غير اليهود - الذين لا "تتبع" لهم الدولة، وهكذا يقصي هذا التعريف المواطنين غير اليهود ويميّز ضدهم, حتى لو كان هذا التمييز على المستوى الخطابي.

ب. مصطلح "دولة يهودية" (مثله مثل بدائله المختلفة: "دولة الشعب اليهودي"، "دولة اليهود" وما شابه ذلك) هو مبهم وله دلالات مختلفة. لهذا فإن إدراجه كبند ملزم في الدستور يفتح باباً واسعاً وخطراً لتبرير سياسات التمييز وسياسات عنصرية تجاه من هو ليس يهودياً, ويثير المخاوف من أن يتم إرضاخ حماية مجمل حقوق الإنسان لتعريف الدولة كدولة يهودية، واستخدامه بهدف تبرير الحماية غير المتساوية لهذه الحقوق. إن التمييز التاريخي الذي تعانيه الأقلية الفلسطينية على أرض الواقع يعزز أكثر فأكثر المخاوف بأن يتم إستخدام هذا التعريف للدولة للمس بحقوق من يعتبرون تهديدا لطابع الدولة اليهودي – ألا وهم المواطنون العرب.

2. ترى الجمعية أنه من الأنسب أن يتطرق الدستور الى أن دولة إسرائيل أقيمت تجسيدا لتطلعات الشعب اليهودي في حق تقرير المصير السياسي، وأن هذا الحق قد تم تحقيقه فعلا في دولة إسرائيل. لكن بالمقابل, يجب التعبير عن وجود مواطني الدولة أبناء الشعب الفلسطيني، والإعتراف بحقهم في المساواة التامة والدفاع عن حقوقهم كأقلية وطن (أصلانية – Indigenous) في الدولة. رغم ذلك، ترى الجمعية أنه من الملائم أكثر إدراج العلاقة بين الدولة والقومية، كما جاء أعلاه، في ديباجة الدستور وليس كبند ملزم فيها - كما هو الحال في دساتير دول ديموقراطية في العالم.